

هيكل القطاع وتطوره

تم إصدار مرسوم قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في ٢٠٠٤ و تم إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للقطاع وهي هيئة تنظيم الخدمات العامة التي تقوم بتنظيم تطور القطاع وفقاً لبرنامج واضح تم صياغته لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على أسس طويلة الأمد.

تم إرساء مشروع صحار المستقل لإنتاج الطاقة والمياه إلى مجموعة المستثمرين التي أسست شركة صحار للطاقة وذلك في أعقاب عملية تنافسية في تقديم العطاءات أفضى إلى إرساء المشروع إلى أقل العروض.

تقع المحطة في ميناء صحار الصناعي حيث يعمل في أنشطة التشغيل والصيانة في موقع المحطة ٨٠ موظف تقريباً. يقع المكتب الرئيسي ومركز أعمال الموظفين للشركة في مسقط.

الفرص والمخاطر

تم إنشاء الشركة على وجه التحديد من أجل بناء، تملك و تشغيل المحطة الواقعة في صحار و حسب ترخيص التوليد الصادر عن هيئة تنظيم الكهرباء فإنه لا يمكن للشركة الدخول في مشاريع جديدة أخرى.

تتمتع شركة صحار للطاقة بتدفق مدفوعات مضمونة طويلة الأمد وذات مخاطر منخفضة جداً.

توفر اتفاقية شراء الطاقة والمياه طويلة الأمد مع مشتري مضمون (الحكومة) الحماية للشركة من مخاطر الطلب والأسعار وتقلبات السوق. يتم إستلام الإيرادات حسب إتفاقية شراء الطاقة والمياه على أساس السعة المتوافرة (رسوم السعة) إضافة إلى تدفق إيرادات متغيرة بناء على الطاقة الكهربائية المنتجة فعلياً (رسوم الطاقة). إن إستلام تلك الإيرادات أمر مضمون حيث يتم الإستلام من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه المضمونة من قبل حكومة سلطنة عمان.

يتم تخفيف مخاطر إنقطاع تزويد الغاز عن طريق اتفاقية شراء الغاز طويلة الأمد مع وزارة النفط والغاز بسلطنة عمان و التي تتوافق مع شروط اتفاقية شراء الطاقة والمياه.

تبقى مخاطر التكنولوجيا منخفضة جداً اذا تم الأخذ بالإعتبار التكنولوجيا المعتمدة و سجل التشغيل الثابت كما ان مخاطر التشغيل والصيانة منخفضة بناء على خبرة المقاول (شركة صحار للتشغيل والصيانة) و سجله في تشغيل مشاريع الطاقة والمياه المستقلة. و حسب عقد التشغيل والصيانة، فإن شركة صحار للطاقة لا تقوم بمساندة أية مخاطر فيما يخص تكاليف أعمال التشغيل والصيانة المعتادة.

تتبع شركة صحار للطاقة لتمويل الديون الاسلوب النموذجي في التمويل بدون حق الرجوع ، وتهدف آلية إزالة النقد إلى تسريع سداد الديون التي بدأت من سبتمبر ٢٠١٥ وبموجبها سيتم توجيه جميع النقد المتوفر لسداد الدين بالكامل. وخلال هذه الفترة لن تكون هناك مبالغ متوفرة لتوزيعها كأرباح على المساهمين.

حتى أغسطس ٢٠١٩ ، كانت السلطات تعتمد اعتماداً كبيراً على شركة صحار للطاقة لتوفير مياه الشرب للمناطق الشمالية للسلطنة . إن هذا الامر يعرض المحطة لمخاطر الاعتمادية والجاهزية في حالة عدم الالتزام بالمتطلبات التعاقدية بخصوص الصيانة الدورية للمحطة والتي لم يتم الوفاء بها في معظم الاوقات . منذ بدء تشغيل المحطة الجديدة لتحلية المياه في صحار إنخفض الاعتماد على محطة صحار لتحلية المياه، تلي المحطة الجديدة الطلب على توفير المياه في المنطقة.

ونظراً لوجود محطتين أخريين لتوليد الطاقة في منطقة صحار والتي يمكنهما توفير ٢,٢٥٠ ميجاوات ، فقد تقلصت أيضاً الحاجة إلى الطاقة – المياه من الشركة ، مما أدى إلى توقف المحطة عن العمل لفترة طويلة منذ أغسطس ٢٠١٩.

من المحتمل ان يستمر انخفاض تصدير الطاقة والمياه للسنوات العقد المتبقية.

المؤشرات المالية

يوضح التالي أداء الشركة خلال السنة الحالية و الأعوام الأربعة الماضية:

جميع المبالغ : مليون ريال عماني	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
صافي الربح	١	٢,٢٥٦	١,١٥٥	-١٠,٩٣٩	٤,٥٤٣
مجموع الإيرادات	٢	٢٧,٢٦٤	٥٠,٥٨٦	٦٦,٥٠٥	٦٦,٣٠٧
مجموع الأصول	٣	٩١,٩١٧	١١٤,٣٥٩	١١٩,٨٩٣	١٥٠,٤٣٩
رأس المال	٤	٢٢,١٠١	٢٢,١٠١	٢٢,١٠١	٢٢,١٠١
الديون (طويلة الأجل)	٥	٥٥,٨٦٠	٦٦,٤٢٦	٧٦,٧٠٨	٨٩,٠٣٧
دين ورأس المال	٦	٧٧,٩٦١	٨٨,٥٢٧	٩٨,٨٠٩	١١١,١٣٨
مجموع الأسهم (مليون)	٧	٢٢١,٠١٠	٢٢١,٠١٠	٢٢١,٠١٠	٢٢١,٠١٠
مجموع الأصول (قبل عجز التحوط)	٨	١٩,٣٢٨	١٧,١٨٦	٢٠,٠٩٧	٣١,٠٣٦

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
هامش صافي الربح	٢÷١	%٨,٣	%٢,٣	%١٥,٠-	%٦,٩
العائد على مجموع الأصول	٣÷١	%٢,٥	%١,٠	%٨,٤-	%٣,٠
العائد على رأس المال	٤÷١	%١٠,٢	%٥,٢	%٤٥,٧-	%٢٠,٦
نسبة رأس المال (على الدين + رأس المال)	٦÷٤	%٢٨,٣	%٢٥,٠	%٢٢,٤	%١٨,٠
توزيعات عادية - ارباح مرحلية	-	-	-	-	%٤,١
توزيعات عادية - ارباح ختامية	-	-	-	-	%٨,٢
نسبة العائد الأساسي للسهم الواحد	٧÷١	٠,٠١٠	٠,٠٠٥	٠,٠٤٦-	٠,٠٢١
صافي الأصول للسهم الواحد	٧÷٨	٠,٠٨٧	٠,٠٧٧	٠,٠٧٢	٠,١٣١

تحليل النتائج

سجلت الشركة في ٢٠٢٠ صافي ربح ٢,١٢٠ الف ريال عماني (مليونان ومائة وعشرون الف ريال عماني) و كانت الشركة قد سجلت في ٢٠١٩ صافي ارباح بلغت ١,١٥٥ مليون ريال عماني (مليون ومائة وخمسة وخمسون ألف ريال عماني). إن الفروق الايجابية بمقدار ٠,٩٦٥ الف ريال عماني (تسعمائة وخمسة وستون الف ريال عماني) بين ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ يرجع الى صافي تأثير العناصر التالية:

- أنخفضت رسوم السعة بالنسبة للطاقة و المياه في ٢٠٢٠ مقارنة مع العام السابق بسبب انخفاض التعريف (حسب اتفاقية شراء الطاقة و المياه)، مما كان له التأثير السلبي بمقدار ٠,١٥٩ الف ريال عماني (مائة وتسعة وخمسون الف ريال عماني).
- إنخفاض في الحوافز المدفوعة للمشغل نتيجة إرتفاع الفاقد القسري في ٢٠١٩ وهامش سلبي للوقود ، مما كان التأثير الايجابي بمقدار ٠,١٥٤ الف ريال عماني (مائة واربعة وخمسون الف ريال عماني).
- في ٢٠٢٠ قامت الشركة بدفع حوافز اعلى للمشغل نتيجة الانقطاع القسري وتحسن هامش الوقود مما كان له التأثير السلبي بمقدار ٠,١٢٩ الف ريال عماني (مائة وتسعة وعشرون الف ريال عماني)

- أنخفضت التكلفة المباشرة وغير المباشرة بإستثناء الوقود مقارنة بالعام السابق مما كان له الاثر الايجابي على صافي الربح بمقدار ١,٠١١ الف ريال عماني (مليون واحد عشر الف ريال عماني).
- تم سداد و تسوية ديون التمويل (القروض و المقايضة) حسب الاتفاقيات و عليه تم تحمل صافي فائدة تمويل أقل خلال السنة الحالية والتي كان لها تأثير ايجابي على صافي الربح في ٢٠٢٠ بمقدار ٥٦٦,٠ الف ريال عماني (خمسمائة وستة وستون الف ريال عماني).
- ارتفعت مصاريف ضريبة الدخل نتيجة إرتفاع الربح خلال السنة مما اثر سلبا بمقدار ١٦٧,٠ (مائة وسبعة وستون الف ريال عماني).
- إرتفعت مصاريف الضريبة المؤجلة في ٢٠٢٠ مقارنة ب ٢٠١٩ والذي كان له التأثير السلبي بمقدار ٢٣٣,٠ الف ريال عماني (مائتان وثلاثة وثلاثون الف ريال عماني).

تحليل الميزانية العمومية

- يتم استهلاك "ممتلكات و آلات و معدات" بثبات على اساس طريقة القسط الثابت خلال ٢٠٢٠، سيستمر تأثير إنخفاض قيمة محطة تحليلية المياه خلال ٢٠٢٠ الى نهاية عقد شراء الطاقة والمياه الحالي . تقوم الشركة بمواصلة رسملة تكاليف ازالة الممتلكات و اللآلات و المعدات التي ستتكبدها في نهاية العمر الانتاجي للمحطة.
- حساب المدينين يمثل فاتورة شهر واحد في نهاية السنة الحالية غير مدفوعة وفاتورة شهر واحد في نهاية السنة السابقة (حسب اتفاقية شراء الطاقة و المياه). بالاضافة الى ذلك فان غالبية الفواتير تتعلق بفواتير الغاز والوقود والتي لم يتم تسويتها من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لعام ٢٠٢٠، ومع ذلك فان المبلغ محمّل الى وزارة الطاقة والمعادن.
- إرتفع النقد و الأرصدة البنكية في نهاية ٢٠٢٠ مقارنة مع السنه السابقة بسبب انخفاض النفقات والتعويضات المستملة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه مقابل المطالبات المرفوعة كجزء من التغيرات الجوهرية في قانون الضرائب.
- بلغ عجز التحوط في حساب حقوق الملكية بسبب الإختلاف في القيمة العادلة لخمسة من عقود مقايضة سعر الفائدة للشركة والتي لا تؤثر في ربحية الشركة ، كان عند ٢,٣ مليون ريال عماني (مليونان وثلاثمائة الف ريال عماني). في ٢٠٢٠ مقارنة عند ٣,١ مليون ريال عماني (ثلاثة ملايين ومائة الف ريال عماني).
- يحتسب عجز التحوط عند كل ميزانية عمومية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ و يمثل الخسارة التي يمكن ان تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت انهاء عقود المقايضة تلك في هذا التاريخ. على أية حال ، فإنه و بحسب شروط إتفاقيات التمويل فانه لا يحق لشركة صحار للطاقة إنهاء عقود المقايضة وعليه فان الخسارة نظرية فقط.
- قامت الشركة بسداد أقساط القروض طويلة الأجل و سداد مقايضاتها حسب برنامج سداد القروض المتفق عليه و عقود المقايضة. تم سداد مبلغ اضافي خلال السنة قدره ١,٩ مليون ريال عماني (مليون الف ريال عماني) بموجب الية ازالة النقد.

توزيعات الأرباح

بموجب اتفاقيات التمويل المبرمة مع المقرضين ، تخضع شركة صحار للطاقة لآلية إزالة النقد تبدأ من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ حتى سداد كامل الدين القائم. هذه الآلية ستعيق توزيعات الأرباح على حيث سيتم توجيه جميع النقد المتوفر لسداد الديون. وكما تم الإفصاح عنه سابقا، فإن توزيعات الأرباح قد انتهت في عام ٢٠١٦ ولن يكون هناك توزيعات أرباح على المساهمين حتى يتم إعادة هيكلة دين الشركة والتعامل مع عملية ازالة النقد بنجاح.

النظرة المستقبلية لعام ٢٠٢١

بالنظر إلى المستقبل ، تتوقع الشركة أن سيتم تشغيل المحطة عند الحاجة إلى الطاقة والمياه من المحطة. كما انه من المتوقع أن تكون عوامل الحمولة منخفضة تكون المحطة تحت الصيانة لفترات طويلة.

خلال ٢٠١٨ ، شاركت الشركة في تقديم العطاءات لعملية " شراء الطاقة ٢٠٢٢ " والتي اطلقتها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ، وكجزء من إجراءات المناقصة ، قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإخطار الشركة في ٧ فبراير ٢٠١٩ بأنها قامت بتأهيل عرضها للطاقة فقط ولم يتم تأهيل عرض الطاقة والمياه. قامت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١٩ بتقديم العرض الملزم لعرض الطاقة فقط بعد طلب الموافقة من خلال الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩. حاليا تشارك الشركة في المرحلة الثانية " طلب عروض مفتوحة " من مناقصة "عملية شراء الطاقة ٢٠٢٠ " والتي اطلقتها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في ١٦ أكتوبر ٢٠١٩ ، وهي المرحلة الأخيرة من عملية شراء الطاقة ٢٠٢٢ والتي من المتوقع ووفقا للجدول الزمني للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ان تختتم هذه المرحلة بمنح المشروع في مايو ٢٠٢٠.

يتمثل الهدف الرئيسي للشركة لعام ٢٠١٩ في تقديم عرض ناجح إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وتأمين عقد شراء الطاقة جديد اعتبارا من عام ٢٠٢٢. في حالة عدم نجاح شركة صحار للطاقة في عملية شراء الطاقة ٢٠٢٢ ، قد تعمل الشركة في السوق الفورية الذي يتم تطويره حاليا في عمان ، والذي لم يتم الانتهاء من قواعده التنظيمية . في السوق الفورية لن يتم التعاقد على الإيرادات. وفي ضوء عدم الموضوع بخصوص السوق الفورية فمن الصعب التنبؤ بمستقبل الشركة في تشكيلها الفنية الحالية ، ما إذا كانت ستعمل في السوق الفورية. والتي لن تكون بالمهمة السهلة.

كما ان الشركة تخضع للتغيرات في اللوائح السائدة في سلطنة عمان (قانون الشركات التجارية ، ضريبة القيمة المضافة والضرائب المستقطعة) وغير ذلك من أوجه عدم الوضوح التي قد تؤثر سلبًا على مركزها المالي ومساهميها.

إن التحول في الطاقة يتسارع في سلطنة عمان وذلك بسبب الانخفاض المستمر في أسعار الطاقة المتجددة مثل الخلايا الكهروضوئية والرياح ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على القدرة التنافسية للمحطات الحرارية التقليدية الحالية وقد يقلل بشكل كبير من قيمتها إلى ما بعد فترة عقد شراء الطاقة والمياه الحالي.

نظام الرقابة الداخلية وكفاءته

تؤمن الشركة بأنظمة رقابة داخلية قوية كأداة تساهم في معايير عالية للحوكمة و التشغيل و إدارة الشركة.

شرعت شركة صحار للطاقة في ٢٠٠٩ في تطبيق آلية تدقيق داخلي تستقصي مراجعة دقيقة لجميع الإجراءات الداخلية للشركة حيث يتم التعرف على المخاطر وتنفيذ اجراءات المراقبة و توزيع المهام.

والى جانب الرقابة الداخلية فإن المساهمين الرئيسيين و لجنة التدقيق يقومون بالإشراف والمتابعة الدورية في سبيل مواصلة الشركة تحسين بيئة الرقابة و الحفاظ على رقابة عالية الكفاءة وكافية.

كما تقع على عاتق المدقق الداخلي مسئولية مراجعة مستوى التزام الشركة مع قوانين و أنظمة الهيئة العامة لسوق المال. و منذ ٢٠١٥ و حسب قرار لجنة التدقيق فإن المدقق الداخلي يحصل على مساندة من شركة تدقيق خارجية لمراقبة مستوى الالتزام و تحسين إجراءات الشركة.

إيداع الأموال المستحقة للمستثمرين

لم تكن هناك اي توزيع للأرباح في ٢٠٢٠ ، عليه لم يتم تحويل اية مبالغ الى صندوق امانات المستثمرين.